Journal Of the Iraqia University (65-2) February (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

استراتيجية التنمية في الهند ٢٠٢٠ وامكانية الاستفادة من التجربة في العراق

م.د.ئالان حمه سعيد صالح

وزارة التربية في حكومة اقليم كوردستان

٠٧٥٠١١٦٤٨٠٨alanhamasaeed1981@gmail.com

أ.د.كمال عبدالله الجاف

جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

07701580205Kamal.hassan@univsul.edu.iq

India's development strategy 2020 and the possibility of benefiting from the experience in Iraq

Alan Hama Saeed Saleh
Ministry of Education of the Kurdistan Regional Government
Kamal Abdullah Al-Jaf
Sulaymaniyah University / College of Political Sciences
doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.583

Abstract
India's development strategy in the early twenty-first century India's political elite, based on economic reform strategy "India 2020", to address the economic crisis after 1991, face the internal and external challenges. Internally managed to develop education and health systems and to increase per capita income and alleviate poverty, through reform of agriculture, industry and the technology sectors. Moreover, managed to reach seventh world economy level within the G20 group and a member of the "BRICS", achieved a State of Balance in international relations. **Keywords: India, experience, Iraq**

مستخلص

طموح القيادة السياسية في الهند بعد استقلالها في العام ١٩٤٩، تنفيذ استراتيجية شاملة، لتغيير الواقع المتخلف في ظل التحديات الداخلية والخارجية، لتحقيق مصالحها القومية، فتمكنت على المستوى الداخلي من تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين ابناء المجتمع، وعلى المستوى الخارجي، القدرة على بناء علاقات دولية متوازنة واحتلالها مكانة دولية مرموقة. الا انها واجهت أزمة اقتصادية صعبة في العام ١٩٩١، فبادرت الى تنفيذ استراتيجية التنمية حتى العام ٢٠٢٠، لتحقيق حالة من الاكتفاء الذاتي، و محاولة الوصول الى مرتبة متقدمة على الاقتصاد العالمي. كلمات المفتاحية:- الهند, التجربة , العراق

المقدمة

كان طموح القيادة السياسية في الهند بعد استقلالها في العام ١٩٤٩، تنفيذ استراتيجية شاملة، لتغيير الواقع المتخلف في ظل التحديات الداخلية والخارجية، لتحقيق مصالحها القومية، فتمكنت على المستوى الداخلي من تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين ابناء المجتمع، وعلى المستوى الخارجي، القدرة على بناء علاقات دولية متوازنة واحتلالها مكانة دولية مرموقة. الا انها واجهت أزمة اقتصادية صعبة في العام ١٩٩١، فبادرت الى تنفيذ استراتيجية التنمية حتى العام ٢٠٢٠، لتحقيق حالة من الاكتفاء الذاتي، و محاولة الوصول الى مرتبة متقدمة على الاقتصاد العالمي يكمن أهمية البحث في دراسة أهم العوامل التي ساعدت في نجاح استراتيجية الهند للتنمية والاصلاح الاقتصادي في ظل التحديات،

وأهم اهداف مشروعها الاستراتيجي للعام ٢٠٢٠، ومدى امكانية الاستفادة من تلك التجربة من قبل النظام السياسي في العراق لغرض تجاوز الازمات التي يتعرض لها منذ العام ٢٠٠٣.

اشكالية البحث: يتعرض العراق الى العديد من الازمات التي تعيق قدرة الدولة على اداء مهامها لتحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ العام ٢٠٠٣، فهل بالامكان الاستفادة من تجربة استراتيجية التنمية في الهند ٢٠٢٠، لتجاوز تلك الازمات في ظل التحديات الداخلية والخارجية.

فرضية البحث: تمكنت الهند من انجاز استراتيجية التنمية ٢٠٢٠، وتحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهل يتمكن العراق الاستفادة من تلك التجربة لمعالجة الازمات التي يتعرض لها منذ العام ٢٠٠٣.

منهج البحث : سنستخدم المنهج الوصفي والتحليلي مع منهج دراسة الحالة "Case Study "

المبحث الأول مدخل لتجربة الهند ١٩٤٧ ـ ١٩٩١

تمتلك الهند تأريخ وحضارة قديمة، الا ان تجربة نظامها السياسي الحديث، والتحديات التي واجهتها في القرن العشرين تشكل مؤشر لتفوق النظام السياسي على التحديات، سنتناول الموضوع في مطلبين.

المطلب الأول نبذة عن التأريخ المعاصر للهند.

أولاً: أهمية جيوسياسية الهند. تُعد الهند دولة عريقة بتأريخها، غنية بمواردها، من أخصب دول العالم من حيث التربة وذات طاقة بشرية ضخمة، وتمتلك رقعة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ مساحتها نحو ٣.٣ ملايين كم٢ شاغلة بذلك الترتيب السابع على المستوى العالمي، وهي ثاني أكبر تعداد للسكان على سطح المعمورة، تشترك الهند بنحو ٧٠٠٠ كم من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو ١٦٠٠٠ كم، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي الذي يمثل بدوره ساحة جيوإستراتيجية جديدة كمحور للتجارة العالمية، وتحتل مكانة جيوسياسية وإستراتيجية هامة في منطقة جنوب آسيا وتلعب دوراً بارزاً في توازن القوى الدولية(اسماعيل، ١٩٨٦، ص ٥.) ان القدرة الهندية والتفوق الصيني والثراء الياباني، تثير تساؤلات عن توقع بحدوث انقلاب مثير في الترتيب العالمي للقوة، كون القوى الآسيوية غير متحالفة إقليمياً، ومتنافسة حول السيادة الجيوسياسة، ومن شأن هذه المنافسة الآسيوية أن تُشكل تهديداً للاستقرار الاقليمي. لذلك تسعى الهند نحو اثبات وجودها قوة إقليمية، كونها الدولة الاقوى في جنوب آسيا فضلاً عن كونها قوة نووية، وتمتلك رؤية استراتيجية لدورها الاقليمي أزاء الدول المجاورة في المحيط الهادئ، وكلاعب عالمي رئيسي منافس للصين، وتدخل كمنافس على المصالح الاميركية في أوروآسيا، الا انها لا ترتقي الى مستوى المنافسة التي تمثلها روسيا أو الصين في مواجهة الاستراتيجية الاميركية، ولكن بدورها تُساهم مع الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الاوروبي، في تعزيز نظام" أمني عبر أوروآسيا TESS "، بهدف التعاون الفعال والمؤثر لمعالجة قضايا مصيرية لحماية الاستقرار العالمي(بريجنسكي، ، ٢٠١٢، ص٣٠ – ٥٥ .).

ثانياً : أهمية جيو سياسية العراق: يمتلك العراق عمق حضاري عريق، ويتميز بمساحة لا تتجاوز ٤٥٠ ألف كم^{٢} ، وكثافة سكانية لاتتجاوز ٤٠ مليون، وتضاريس الاضية تمتد من الاراضي الزراعية الى الصحراء والى الجبال، والرافدين دجلة والفرات، بالاضافة الى الثروة النفطية والغاز، عند مقارنة هذه السِمات مع الموجود في الهند نحصل على احصائية ونتائج ايجابية لصالح العراق.

ثالثاً: نبذة عن تطور النظام السياسي. نالت الهند استقلالها في العام ١٩٤٩، و بموجب الدستور تشكل النظام السياسي الفيدرالي، ويقسم البلد الى ٢٨ ولاية وستة أقليم اتحادية "خاضعة مباشرة للحكومة المركزية، واقليم واحد للعاصمة، وأكثر من ١٢ ولاية فرعية تتمتع بالحُكم الذاتي، باستثناء ولاية جامو وكشمير تحتفظ بدستور خاص بهما(ماثيو، ٢٠٠٧، ص٢٣.). وان البرلمان صاحب السلطة في تشريع القوانين، وقد تطور النظام السياسي استناداً الى الدستور وتلبية لمطالب الولايات على أسس التعدد اللغوي والثقافي بعد التشاور مع الهيئات التشريعية في الولايات، منذ العام ١٩٥٦/٢٠٠٠،لغرض اعادة توزيع الموارد لخدمة مشاريع التنمية و وتقديم الخدمات للشعب، وتتحمل السلطة القضائية مسؤولية فض النزاعات بين المركز والولايات في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وتعد المحكمة الدستورية العليا السلطة على مراقبة المؤسسات التنفيذية، ولكل ولاية محكمة عليا خاصة بها(دافان، ٢٠٠٧ ، ص٢٢) تمكنت النخبة السياسية في الهند من ادارة النظام السياسي، بشكل مكنته من تجاوز التحديات الداخلية المُعَقدة والخارجية الصعبة، ليضع البلد في مرتبة متقدمة تليق وتأريخها الحضاري، نظاماً واقعياً وعملياً مكنته من معالجة القضايا العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات، بهدف المحافظة على تماسك الدولة وتنوع مجتمعها من خلال مشاريع التنمية والاصلاح لغرض معالجة الازمات وتحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي خدمة للمصالح الوطنية(راو، ٢٠٠٧، ص٢١)، تمكن النظام السياسي

من ترسيخ التجربة الديمقراطية، المُستندة الى بنود الدستور، بوصفه النظام الديمقراطي الأكبر في العالم، تعيش الكتلة السكانية، يقظة سياسية فعلية منخرطة في الحياة السياسية، بالرغم من مستويات الامُيّة العالية(بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦). تنطلق الهند من رؤية استراتيجية كونها قوة متفوقة إقليمياً، تطمح لضمان قدر أكبر من النفوذ العالمي، والذي انعكس ايجاباً على الاصلاح الاقتصادي لتحقيق التقدم والمنافسة مع الدول الكبرى.

رابعاً : تمكن الشعب في العراق من انجاز تشريع دستور العراق الدائم ٢٠٠٥، في ظل التحديات والظروف الصعبة، ليتجاوز حقبة سياسية غير مستقرة من النظم الشمولية في ظل دساتير مؤقتة، وتأسيس نظام برلماني ديمقراطي اتحادي، وتعددية حزبية وباسناد ودعم اممي وامريكي واقليمي، الا ان التحديات التي افرزتها الواقع السياسي اعاقت تحقيق الاستقرار السياسي نتيجة ظاهرة المحاصصة والفساد الاداري والمالي.

المطلب الثاني التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الهند مطلع القرن الحادي والعشرين

ان عملية تحديد التحديات الاساسية، تشكل الاطار العام لصياغة الاستراتيجية، لاسيما المتعلقة بسيادة الدولة ومصالحها وأمنها الوطني، وكلما كان تحديد القضايا الاستراتيجية دقيقاً، كلما كانت الصياغة أكثر فاعليةً اثناء تنفيذ الاسراتيجية الوطنية، من خلال الاقتصاد في الجهد والموارد والوقت، لذلك يتم تصنيف مستوى التحديات وفق مايلي(فهمي،٢٠٠٤، ص ٣٢٧):المستوى الاول : يشمل المخاطر التي تهدد كيان الدولة ونظامها السياسي.المستوى الثاني: يشمل المخاطر التي تهدد المصالح الوطنية على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي.المستوى الثالث: يشمل المخاطر المحتملة من الازمات الدولية، من أثر الحروب والنزاعات والامراض .الخ يتحمّل فريق التخطيط الاستراتيجي تنظيم اسبقية التحديات حسب أهميتها وفق المستويات اعلاه، لمساعدة صانع القرار على صياغة القرار الاستراتيجي، حسب تقديرها للقضايا الاستراتيجية التي تواجه الدولة(Snider,1998,p3)

أولاً: التحديات الداخلية في الهند ان ادراك صانع القرار لتأثير عناصر البيئة الداخلية على صياغة الاستراتيجية نتيجة تتعدد فواعلها، يجعله يزيد من اهتمامه بالموارد والوسائل والاهداف بمستوى المقبولية لدى الشعب، ولكون الشعب يتفاعل ويتأثر مع البيئتين الداخلية الخارجية، الامر الذي حتم ادراك مستوى ونوع وحجم التفاعل والتأثر لقياس حجم التغيير المتوقع في البيئة الداخلية، لكسب المزيد من كسب الموارد ولتلافي ما يمكن من الخسارة، من خلال التعاون مع مراكز الدراسات والبحوث والشخصيات الاكاديمية والمنظمات المهنية الحكومية وغير الحكومية وجماعات المصالح، والخصوم السياسيين، فضلاً عن وسائل الاعلام التقليدية والجديدة، اذ بالامكان توظيف خبرة تأثير هذه الاطراف على بناء الرأي العام الوطني حول الثوابت الوطنية التي تُوحد ارادة الشعب، لبناء بيئة صحية للتواصل بين ابناء الشعب، لدعم تطبيق الاستراتيجية لتحقيق الاهداف والمصالح الوطنية(يارغر، ص ١٥٣).وهذا ما أقدمت عليها القيادة السياسية في تشكيل اللجنة الموسعة(التي سيتم ذكره في المبحث الثاني) ، لدراسة البيئة الداخلية والخارجية وتحديد ما تعانيه الهند من المعوقات المُحددة لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية. ومن أهمها ما يلي:

أ. **التكوين الاجتماعي.** يُعد من أكثر المجتمعات في العالم تعقيداً، وذلك لتعدد الاعراق واللغات والاديان، فمن حيث اللغات تنتشر ١٦٥٢ لغة منها ١٥ رسمية، و تُعد اللغتان اللغة الهندية والانكليزية الرسميّتان في البلد، وتستخدم كل ولاية لغتها المحلية بالاضافة الى اللغتين الرسميتين، ومن حيث الاديان فان غالبية الشعب تدين بالديانة الهندوسية بنسبة ٨٣٪ ، ويشكل الدين الاسلامي نسبة ١١٪ ، وتعتبر المسيحية الدين الثالث بنسبة ٢,٦٪، والديانة البوذية بسنبة ٠,٧٪، وتشكل الديانات اليهودية والزرادشتية وديانات اخرى نسبة ٠,٢٪ (اسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص١٢)، ويُشكل هذا التنوع عامل سلبي على استقرار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ان لم يتم تنظيمها بشكل لخدمة المصالح الوطنية.

ب. مستوى الفقر: ان نسبة الفقر في الهند بمستوى تتجاوز النسب الطبيعية، يمثل حوالي ٢٥ % من السكان في الهند في ظل الكثافة السكانية العالية، بسبب عجز الحكومة عن تحقيق التنمية، وبلغ نسبة التضخم ١٧٪، نتيجة انهيار الموارد الحكومية. الا ان التطورات السريعة في الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم، احدث ثورة في التوجه الاقتصادي، وعزز في تحسُن دخل الفرد، وتخفيف مستوى الفقر، نتيجة تأمين اعداد كبيرة من فُرص العمل في خطتها الاستراتيجية، وتمكنت من اخراج اكثر من ١٣٧ مليون فقير من خط الفقر في العام ٢٠٠٥، حيث تحسن خط الفقر الى ٢١٢,٨ دولار في العام ٢٠٠٨(كابور،٢٠١٣، ص ٩٩). لذلك قرر البنك الدولي اخراج الهند من برنامج المؤسسة الدولية للتنمية التي تدعم الدول الفقيرة حيث اقرت بان الهند لم تعد دولة فقيرة، لتكون مستحقة للحصول على قروض من البنك الدولي في العام ٢٠١٤(قومان,١٠/١١/٢٠١٨، موقع على الانترنت http://noonpost.org)

ج. **النمو السكاني**. يبلغ عدد السكان في الهند"١,٤٠٥,٢٤٥,٠٠٠" في العام ٢٠١٧، وتمثل نسبة١٨,٧٪ من سكان العام، ويعيش ٧٤٪ في الريف بينما يعيش ٢٦٪ في المدن، ويشكل نسبة النمو السكاني احدى التحديات أمام مشاريع التنمية لمعالجة وتقليل نسبة الفقر في البلد، حيث تسعى الحكومة الى تقليلها، منا ٢٪ في العام ٢٠٠٠ الى ١,٥ في العام ٢٠٢٠ (المنصف، ٢٠١٨/١٠/١٥، موقع على الانترنت:https://elbadil-pss.org)

د. **التعليم:** ان هدف عملية التعليم متعددة الجوانب في كافة مراحلها، الغرض منها اعداد الشباب لمستوى من العلم ليكون قادراً على تحمّل مسؤولية خدمة المجتمع، لذلك تم اعداد المنهاج بمستوى التطور العلمي العالمي وفق احتياجات كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، اذ من المتوقع ان تتحسن مستوى التعليم ليزداد نسبة التعليم من ٥٢٪ في العام ١٩٩٦ الى ٨٠٪ في العام ٢٠٢٠، نتيجة التوسع في المؤسسات التعليمية والثقافية والصحية، التي ساهمت في تحسُن الغذاء والخدمات الصحية، وزيادة مستوى دخل الفرد، حيث تولدت لدى الشباب الطموح للعمل لحياة أفضل(عبدالكلام و واي س. راجان،٢٠١١، ص ٣٢ – ٣٣).

هـ. **مكافحة الفساد:** ان البداية لعملية التطور والاصلاح على ارض الواقع يتطلب توعية الشعب وتعبئته وفق مفهوم الانتماء الوطني للامة، عبروسائل غير عُنفية، لتوحيد طاقة الشعب نحو محاربة آفة الفساد، وتكون بداية حملة المكافحة بأشدها" قُوةً"، وسوف تتداعى القوى الفاسدة الاخرى تباعاً، كون هذه القوى شوهت المشهد العام للحكومة، لاسيما العملية الاقتصادية، باستغلالها لظروف المرحلة الانتقالية، وحَرَمتْ الفقراء من مكاسب التنمية لبناء أسس التطور الانساني وتلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع(كابور، مصدر سبق ذكره ،ص ١٠٣). لذلك قرار الهند ضمن استراتيجية التنمية والاصلاح تحمل الدولة المسؤولية الاساسية في تأمين أدنى قدرٍ من الحاجات الاساسية والعمل على تعزيز حماية القيّم الاجتماعية والدينية وضمان التعايش السلمي في المجتمع.

ثانياً : التحديات الداخلية في العراق: عند مقارنة التحديات التي واجهت تجربة استراتيجية التنمية في الهند ٢٠٢٠ ، مع التحديات التي تواجه النظام السياسي في العراق، لا تُشكل نسبة مؤثرة تستوجب مقارنتها من حيث الحجم والنوع والتعقيدات الاجتماعية.

ثالثاً: التحديات الخارجية التي تواجه الهند

١. **التحدي الامني:** تواجه الهند تهديدات أمنية محتملة من جميع الجوانب نظرا لوقوعها بين قوى نووية هي الصين وروسيا وباكستان، لا سيما الصين التي لا تستطيع تجاهل قدراتها النووية، في الوقت الذي لديها فيه مشاكل حدودية معها، فضلا عن نزاعها ومشكلتها التاريخية مع باكستان حول إقليم كشمير، وتخشى الهند احتوائها جيوسياساً بواسطة التحالف الصيني/ الباكستاني(بريجنسكي، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٩). اضافة الى المشاكل المرتبطة بأفغانستان،اذ تقبع إلى الشمال من الهند تركيبة جيوسياسية جديدة متمثلة في بلدان آسيا الوسطى التي تعد من أكثر مناطق عدم الاستقرار بانعكاساتها السلبية المحتملة على الهند، خاصة في ما يتعلق بمشاكل الإرهاب والتطرف الديني والمخدرات وتجارة السلاح، خاصة في ظل التطورات الأخيرة في أفغانستان ومنطقتي آسيا الوسطى والخليج العربي المجاورتين التي تخشى معها الهند من تزايد النفوذ الأجنبي والاميركي خاصةً بما يُشكل خطرا عليها (عوض,٢٠١٨/١١/١٢، موقع على الانترنت:http://www.aljazeera.net).

٢. **التحدي الامني في العراق:** ، يكمن في عملية الاحتلال العسكري الامريكي الذي أفقد النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ ، السيادة الوطنية وحرم النظام السياسي من ممارسة دوره ومهامه على المستوى الداخلي والخارجي، وشكّل تطور ظاهرة الجماعات الارهابية عامل مؤثر في مواجهة تطور أداء مؤسسات النظام السياسي الجديد، بالاضافة الى التحدي الاقليمي المتمثل في مشاريع الاقليمية.

٣. **التحدي الاقتصادي:** أصبحت الهند عضواً في التسلسل السابع ضمن دول المجموعة" G8" ثم في " G20 "بعد العام ٢٠٠٨، في ظل المتغيرات في تحول مركز ثقل القوة العالمية الاقتصادية من الاطلسي باتجاه المحيط الهادئ، وبروز الدول الآسيوية أطرافاً سياسية لذلك واجهت خطط الاصلاحات على طرق التنمية في الهند تحدي في منافسة عملية التصدير مقابل الصين واليابان، مع حلول العام ٢٠٢٠(بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩)، وهنالك تحدي آخر في الإلتزام بمعايير منظمة التجارة العالمية"WTO "، من حيث الكفاءة النوعية لغرض التسويق والتصدير الى الاسواق العالمية(وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧)، تواجه الهند التحدي لمواجهة كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية فضلاً عن دول النمور الآسيوية، لمنافستهم في التطور العلمي والتكنولوجي وعلى التصدير الى الاسواق العالمية.

٤. **التحدي الاقتصادي في العراق:** تشكل ظاهرة العولمة أحدى أهم التحديات تواجه الدول كافة، لاسيما العراق، الذي استنزف اقتصاده بنفقات التسليح والحروب، وعمليات التدمير التي تعرضت لها المؤسسات الانتاجية والخدمية في حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣. بالاضافة الى الهدر في الموارد نتيجة تدني كفاءة ادارة المؤسسات الحكومية في ظل ظاهرة الفساد والمحاصصة بعد العام ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني استراتيجية الهند ٢.

استندت الاستراتيجية التنمية في الهند بعد العام ١٩٩١على الرؤية المعاصرة للأمة في تطوير امكاناتها على المستوى الداخلي، ولتحتل موقعاً متقدماً ومتطوراً على المستوى الخارجي بين الامم المتحضرة في العالم، سنتناول الموضوع في مطلبين.

المطلب الأول نبذة عن تطور الاقتصاد الهندي بعد العام ١٩٤٧ – ١٩٩١

أولاً: اتسمت المرحلة بعد العام ١٩٤٧ – ١٩٩١، بالاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي، ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد علي القطاع العام، من خلال توظيف الموارد المتاحة واستثمارها في القطاع الصناعي، لتلبية احتياجات الشعب من السلع والخدمات، نتيجة " الثورة الخضراء" وضمان احتياطي غذائي في الزراعة وتقدم في الصناعة، دون الاهتمام بضرورة التصدير الخارجي(شحاته، مصدر سبق ذكره). فكانت النتيجة انتشار المشكلات والازمات، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة نسبة الفقر، حيث وصل الأمر إلى أن ٢ من كل ٥ مواطنين في الهند يقعون تحت خط الفقر، فبلغ الدين الصافي ٧٥٪ من الناتج المحلي في العام ١٩٩٠. وبذلك دخلت الهند في مرحلة العجز الاقتصادي في العام ١٩٩١، حيث وصل الامر أن الدولة، لم تعد تمتلك احتياطي نقدي يكفي سوى لأسبوعين فقط. لذلك واجهت الهند أزمة اقتصادية صعبة، نتيجة عجز الدولة الاستجابة للتطورات الاقتصادية الدولية، حيث تمكنت الدول الآسيوية من مضاعفة نسبة صادراتها الصناعية في التجارة العالمية نسبة ١٠٪. والتي فرضت على الهند ضرورة اعادة التخطيط في نموذجها الاقتصادي منذ الاستقلال، والبحث على استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة(Chandra,2001,p.350) لذا طُرحت الكثير من الافكار والتساؤلات في المؤسسات الحكومية التشريعية والتنفيذية، عن كيفية مواجهة الازمة الاقتصادية والوصول الى حالة من الاستقرار الاقتصادي، والنهوض بالواقع الى مرحلة تتجاوز الازمة الهند الى مكانتها الدولية، فاستقرت الرؤية الى" اننا أمة وحضارة لدينا الثقة بأنفسنا، بان نُنفذ استراتيجية الاصلاح الاقتصادي"، وفق الرؤية الاستراتيجية التالية(وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.):

الرؤية الاولى: الحريّة للهند. ، ان الجيل الاول قاتل من أجل الحرية، تحت قيادة الزعيم" المهاتما غاندي" ورفاقه لتكون الهند حُرّة، فكان وضوح الرؤية لدى القيادة دليل قيادة الشعب نحو الهدف.

الرؤية الثانية: الهند متطورة. يجب أن يتحمّل الجيل الثاني مسؤولية وضع الهند على طريق التطور الاقتصادي والتكنولوجي، ضمن خطة وطنية هدفها ان تكون الهند متقدمة ومتطورة، خلال ١٥ –٢٠ سنة لذلك تمكنت التجربة الهندية مطلع القرن الحادي والعشرين، من تحقيق زيادة معدلات النمو في مشاريع التنمية والسياسات الاقتصادية الناجحة، والتي ساهمت في نقل الاقتصاد الهندي إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم، وتقليل نسبة أعداد الفقراء في البلاد بشكل كبير، في ظل تأثير مظاهر العولمة العالمي، والسؤال هنا ما النموذج الاقتصادي الذي اتبعته الهند لتحقيق هذه التقدم في التنمية، وهذا ما سنتناوله في البحث.

ثانياً: نبذة عن تطور مشاريع استراتيجية التنمية في الهند بعد العام ١٩٩١ تعتبر التجربة الهندية في التنمية تجربة ناجحة، كونها استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية التي تسودها، حيث تمكنت الهند الانتقال إلى مرحلة التحوّل إلى اعتماد سياسة الاقتصاد الحُر والخصخصة بعد العام ١٩٩١، وبالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود علي الاستثمارات الأجنبية، حيث تملك الأجانب ٤٩٪ من قطاع الاتصالات، و ٥١٪ من قطاع الأدوية، وبرزت نجاح التجربة الاقتصادية، نتيجة دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو التكنولوجي. فقد كان دور الحكومة الهندية بالغ الاهمية في دعم هذه الصناعة، فتمكنت من زيادة الصادرات من البرامجيات الى ٥٠٪ ، ونسبة ربح تتجاوز ٢٢٪، خلال العقد الاول من القرن الحالي(شحاته، مصدر سبق ذكره).

ثالثاً : كان النظام السياسي في العراق منذ التأسيس في العام ١٩٢١، يستند على مركزية الدولة في التخطيط الاقتصادي الريعي باعتماد تصدير النفط لسد النفقات للاحتياجات الاساسية للدولة والشعب، الا ان تغير النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣، لم يحدد فلسفة النظام الاقتصادي فالحكومة انتهجت فلسفة الاقتصاد الحُر" أي اقتصاد السوق بالمقابل استمرت المؤسسات الحكومية على سياسة الاقتصاد المركزي بالاضافة الى نسبة الهدر في حجم الموارد الوطنية، مما تسبب في ارباك حالة الاستقرار الاقتصادي الذي تسبب في زيادة نسبة البطالة والفقر في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني استراتيجية تنمية الاقتصاد في الهند المتطورة ٢٠٢٠

أولاً: ان ادراك النخبة السياسية لاهمية تخطيط استراتيجية تربط بين التكنولوجية واصلاح الاقتصاد بكفاءة ومهارة، لتطوير القدرات التكنولوجية في كافة مفاصل الدولة وقطاعاتها الانتاجية حتى العام ٢٠٢٠، لغرض تحقيق هدف الوصول الى مرحلة" **الهند متطورة**" وهو شعار الاستراتيجية

التي اعتمدتها الحكومة، في السيطرة على كافة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، ضمن خطة اعدها مجلس نشر وتقييم تكنولوجيا المعلومات Technology Information Forecasting and Assessment Council" "، واختصرت رموزها" TIFAC "، وتتلخص الخطة في تنظيم العديد من الدراسات التفصيلية من قبل عشرات العلماء والخبراء في كافة الاختصاصات هدفها صياغة استراتيجية للاصلاح والتطوير الوطني، تحت شعار" **بعد حوالي خمسين سنة منذ الاستقلال ١٩٤٧، ما زالت الهند دولة نامية، كيف السبيل لان تكون دولة متقدمة متطورة**"(وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره، ص٦٨)، لذلك ركزت الحكومة بالتعاون مع الشركات الصناعية على اعداد خطط تنموية تستند على الاهداف التالية:(شحاته، مصدر سبق ذكره.)

- ❖ تنشيط البحوث لتطوير الانتاج
- ❖ تعزيز استراتيجية التسويق والمنافسة مع الاسواق العالمية
- ❖ اعادة هيكلة الصناعات البرمجية
- ❖ اعادة النظر في القوانين والتعليمات الحكوميةوقد تم تشكيل لجنة موسعة لهذا الغرض من ٥٠٠ عضواً من القطاع الصناعي والمالي ومؤسسات البحث والتطوير الاكاديمية والمؤسسات الحكومية، وبمساندة حوالي ٥٠٠٠ من ذوي الاختصاص للتعاون مع اللجنة، بصورة غير مباشرة في العام ١٩٩١، والسؤال الذي واجه الجميع، **كيف يمكن ان نوفر كل احتياجات الشعب؟، وهل لدينا القدرة على انجاز الخطة ؟**، فكان الجميع على قناعة وثقة ان قاعدة الموارد البشرية الهندية فيها نسبة عالية من الكفاءات من اصحاب الخبرة والمهارة، يمكن توظيفها مع الموارد المتاحة للوصول الى هدف الخطة، بعد اعادة هيكلية قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، لتكون ملائمة مع متطلبات تكنولوجية القرن الحادي والعشرين، وقد تشكلت ١٧ هيئة في العام ١٩٩٦، لتنفيذ هذه المهام ولتحديد الخطوات العملية لتأمين المستلزمات الاساسية والضرورية في المستقبل للاعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥ و٢٠٢٠، لذلك ووضعت اللجنة الرئيسية رؤية استراتيجية تتلخص في عدد من الاهداف والبرامج وكما يلي(وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره،، ص ٧١ – ٧٤):

أ. اعداد استراتيجة لمبادرة وطنية في العلوم والتكنولوجية لتحقيق خطة الهند حتى العام٢٠٢٠.

ب. خطة شاملة لتمويل البحث والتطوير والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص .

ت. خطة متكاملة لتطوير العلوم والتكنولوجية في كافة المستويات والمجالات الحكومية والقطاع الخاص.

ثانياً: نتيجة لنجاح السياسة المالية في التجربة الهندية بتخصيص صندوق الدعم المالي برأس مال ٥٠ مليون دولار، عامل أساسي في الدعم الحكومي الى المشاريع الصغيرة بتكلفة ٦٥ ألف دولار، والمتوسطة بتكلفة ٧٥٠ ألف دولار، وتوظيف كثافة في الأيدي العاملة بحدود ١٧ مليون عامل، وزيادة في الانتاج الصناعي بحدود ٥٠٪ من حجم الانتاج الصناعي، بعد تشريع قانون حماية المشاريع الصغيرة والمتوسط، وتخصيص ٨٠ سلعة لهذه الصناعات فقط، لتأمين ٤٠٪ من السلع الاستهلاكية، وتصدير ٥٠٪ من انتاج هذه الصناعات، بالاضافة الى الاعفاءات الضريبية، وتوزيع المشاريع على الاقاليم لدعم التنمية فيها، لتشكل المركز الثاني من حجم الموارد بعد الزراعة(شحاته، مصدر سبق ذكره) ويتضح في الجدول الرقم(١)، نسبة التطور السنوي للانتاج الاجمالي في الهند بعد العام ٢٠٠٠، ونسبة الزيادة في الدخل السنوي للفرد، مما ساهم في تحسين المستوى المعاشي، وخفف من نسبة الفقر بشكل عام، بالرغم من التحديات التي واجهتها لاسيما التنافس الخارجي مع مستوى اقتصاد دول جنوب شرق آسيا اضافة الى الصين، وسعيها للوصول الى نسبة نمو لا تقل عن ١٠٪ حتى العام ٢٠٢٠، لغرض بلوغ المرتبة الرابعة على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية الداخلية في قطاع الزراعة والصناعة، والاستمرار في زيادة نسبة الصادرات مقابل الواردات، اذ بلغت المرتبة١٢ بالنسبة للواردات عالمياً حيث بلغ وارداتها ٤٤٨.٣ مليار دولار، والمرتبة ١٩ بالنسبة للصادرات عالمياً، حيث بلغ صادراتها ٤٦٥,٣٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥(عبدالعظيم ، ٢٠١٨/١٢/١١ موقع على الانترنت: https://www.alittihad.ae/article/5374/2017) ، في الخدمات التكنومعلوماتية بحيث بلغ حجم صادراتها ١٥٥ مليار في تجارة البرامجيات في العام ٢٠١٥(قومان، مصدر سبق ذكره).

ثالثا: تمكنت الهند من اثبات وجودها على مستوى العلاقات الدولية، ولتصبح إحدى الدول المُرشحة للعب دور إقليمي أكثر فاعلية وأهمية في السنوات القادمة، للأسباب التالية (عوض، مصدر سبق ذكره):

١. يُعد الاقتصاد من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم منذ تنفيذ استراتيجية الاصلاح الاقتصادي.

٢. مستوى تقدم صناعة تكنولوجيا المعلومات، وتزايد القدرات التنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.

٣. قدرة فائقة على جذب الاستمارات الاجنبية لتحتل المرتبة العاشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي.

٤. اتباعها سياسة براغماتية تسعى إلى استغلال علاقاتها الإقليمية والدولية خدمةً لمصالحها القومية.جدول رقم/ ١ النمو السنوي في الهند

السنة	نسبة النمو	الانتاج الاجمالي/ مليار دولار	نسبة دخل الفرد/ دولار
١٩٩٥	٢,٥	٢٥٨,٥٨	٢٧٨,٤
١٩٩٦	٣	٢٩٢,٥١	٣٥١,٧
٢٠٠٠	٣,٥	٣٩٣,١١	٤٢٩,٢
٢٠١٠	٣,٥	٩١١,٧٢	٩٦٦
٢٠١٥	٦,٢	٢,١٨٢,٥٧٧	١٥٤٠
٢٠٢٠	٪١٠	٣,٢٩٠,٢٥١	١٨٥٠

المصدر: أي. بي. جي. عبد الكلام وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ – ٣١. وكذلك مصطفى عبدالعظيم، مصدر سبق ذكره .

المبحث الثالث أهداف استراتيجية الهند ٢.٢

المطلب الأول الاهداف السياسية والاجتماعية

أولاً: عمل مخططوا الاستراتيجية على صياغة الاستراتيجية الوطنية الشاملة، بالشكل الذي يجعلها مقبولة سياسياً وشعبياً، وان تكون قابلة للتنفيذ، أي ان تتصف بالواقعية والدقة في تحديد القضايا الاستراتيجية التي تواجهها الدولة والشعب، مع بيان تسلسل الأولويات التي يجب ان تسير عليه استراتيجية التنفيذ ضمن الفترة المحددة، كي تتمكن من التفاعل ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كونها تمثل الجسر الذي يربط الدولة بمحيطها الاقليمي والدولي، لذلك فان الاسترتيجية الناجحة أكثر تعقيداً من مجرد حسابات الاهداف والموارد والوسائل، ضمن حدود مقبولة للمخاطر لخلق ظروف أفضل، اذ يجب فهم طبيعة البيئة الداخلية والخارجية، لغرض تأمين وتوفير أفضل الظروف للاحتمالات المتوقعة للوصول الى تحقيق الاهداف، والتجاوب مع الفرص المتاحة والتحديات غير المتوقعة، كون اهداف الاستراتيجة خاضعة للتفاعل والتقاطع مع اهداف ومصالح الاطراف الاخرى في البيئة الدولية، والذي يتطلب العمل على التخطيط لتوفير البيئة الايجابية كي لا تترك المصادفة و الظروف غير الملائمة تتحكم في اتجاه مسيرة التنفيذ(يارغر، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣).

ثانياً: تواجه الهند مشكلة مزدوجة من حيث تهديد حجم القوة العسكرية والمنافسة الاقتصادية مع دول محيطها الاقليمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، والتطور التكنولوجي الذي أغرق الاسواق العالمية والتي فرضت عليها العمل للاعتماد على امكاناتها الذاتية، ضمن خطة استراتيجية تُمكنها في كيفية مواجهة هذه التحديات، كون العامل التكنولوجي يُشكل محور التطور الاقتصادي والعسكري على المستوى الوطني. لذلك كان القرار على استخدام وتوظيف القدرات والثروات الوطنية المتاحة ضمن خطة التنمية لتطويرها، لتأمين الأسس لحياة الاجيال القادمة من أجل ضمان مستقبل الامة، اذ لا معنى لبلوغ موقع متقدم للهند الدولة، دون الارتقاء بحياة المواطن الهندي اليوم، وكل الملايين الذين سيأتون بعد سنوات لاحقة (وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥) بالاستناد على التطور التكنولوجي قاعدة لبلوغ التقدم، من خلال توظيف قدرة وكفاءة العلماء لاستثمار الموارد الوطنية المتوفرة، لغرض تطوير واقع الانتاج الزراعي والصناعات المختلفة، لاسيما قطاع صناعة الاجهزة التكنولوجية، لزيادة كفاءة قطاع الخدمات لتأمين مستوى معيشي فوق خط الفقر للمواطن، وتوفير خدمات التعليم والصحة بمستوىً مقبول، للعبور لمرحلة تأمين الازدهار لكافة سكان البلاد، والتي سيسهم في ضمان الظروف البيئية لحماية الامن الوطني، اضافة الى هدفها الاساسي انتاج السلع وفق المعايير العالمية للتصدير لدعم مصادر الدخل القومي، لجعل الاقتصاد أحد أكبر الاقتصادات المُنافِسة في العالم.

ثالثاً: ان خصائص الامة الهندية عبر التأريخ، تُشير الى قُدرة عقلية الانسان في الهند على التعايش والتسامح، وغياب الشعور بالانتقام، ومرونة في تقبل الغرباء، والتأكيد على السلامة الشخصية بدلاً من الاندفاع والمغامرة في المجازفة، لذلك كانت عملية تنظيم وتنسيق نشاط المشاريع الحكومية، لتحقيق نسبة عالية من أهدافها، نتيجة التجاوب الايجابي من قبل الشعب، لعملية التغيير لتحقيق هدف استراتيجة " **الهند متطورة ومتقدمة**"، وتتلخص أهم مزايا تجربة النظام السياسي في الهند٢٠٢٠، كما يلي(راو، مصدر سبق ذكره ، ص٢١):-

١. يتشكل هيكل النظام السياسي من شبكة معقدة من الهيئات السياسية المختلفة، الا انها مُوحدة لغرض تعزيز قوة الدولة الفيدرالية، والوحدة الوطنية للشعب المُتعدد الاعراق والاديان.

٢. هدف الحكومة الاتحادية معالجة كافة الازمات لغرض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

٣. ان استقرار النظام البرلماني يدعم تشكيل الحكومة التنفيذية القادرة على أداء مهامها الدستورية.

٤. وظيفة حكومة الولاية توفير خدمات التعليم والصحة والاسكان والمساعدات الاجتماعية.

٥. دور حكومة الولاية في تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والبُنى التحتية كافة.

٦. تتحمل حكومة الولاية مسؤولية القطاع الاقتصادي بالتساوي مع الحكومة المركزية.

٧. يشكل رئيس الجمهورية لجنة مالية كل ٥ اعوام لمراجعة الشؤون المالية بين المركز والولاية، لمراجعة الامور المالية وتقديم الاستشارة بشأن تقدير الاحتياجات وتقديم المُنح المالية.

رابعاً: علاقات الهند الدولية سعى صانع القرار الى صياغة اهداف الاستراتيجية الوطنية لإحداث تأثيرات في البيئة على المستوى الداخلي والخارجي ، أي العمل لتحقيق المصالح الوطنية، التي تعزز من مكانة الدولة. أذ تُعد البيئة الخارجية الميدان الذي تتفاعل فيه الاهداف والمصالح للدولة مع مصالح الدول الاخرى، في ظل المتغيرات والظروف المستجدة في البيئة الاقليمية والدولية، حيث تتفاعل فيها القضايا لتشكل فرص وتهديدات لتحقيق اهداف الاستراتيجية التي تصب في نجاح الدولة لحماية مصالحها الوطنية وفي علاقاتها الدولية(J. Doll, ,2005,p3)

لذلك لا يمكن فهم السياسة الخارجية الا بصفتها جزءاً من العلاقات الدولية بين القوى الفاعلة في السياسة الدولية المعاصرة، اذ برزت استخدام القوة الناعمة بديلاً عن القوة الصلبة، من خلال تأثير القدرة الاقتصادية والاجتماعية، لغرض التواصل والحِوار وسيلة لتحقيق الامن والمصالح الوطنية، عبر توسيع التعاون الاقتصادي، والعمل على تأمين ظروف استقرار الامن الاقليمي، عبر التعايش السلمي بين مختلف الاعراق والاديان والثقافات(بريفي،٢٠١٣ ، ص١٢٧). لذلك فان أهم ما في أهداف الفلسفة الجديدة للهند من أجل ضمان المستقبل، تكمن في أحترام سيادة الدول، ووحدتها وبُنيتها الاجتماعية والانسانية والدينية والعِرقية الثقافية واحترام تأريخها الحضاري، لتجنب النزاعات القائمة بل و من أجل حلّ الكثير منها(كابور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤).

المطلب الثاني الاهداف الاقتصادية والتكنولوجية

أولاً: يواجه اقتصاد كافة الدول، تحديات صعبة في القرن الحادي والعشرين، فالتعامل الاقتصادي مع دولة تمتلك الموارد الطبيعية وأخرى حققت تفوقاً في السلع التكنولوجية، وثالث تمتلك اقتصاد زراعي متطور، الامر الذي فرض على صانع القرار، ادراك الرؤية الاستراتيجية لهذه البيئة، كي يتمكن من التفاعل معها، واستثمار الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة، نتيجة العلاقات الدولية المُعقدة والمتشعبة في مختلف المستويات، حيث يعمل كل طرف للوصول لتحقيق نسبة عالية من اهداف مصالحه الاقتصادية(تشابلين ,٢٠١٣، ص ٢٧٨).

لذلك تواجه الهند صعوبات وتحديات اقتصادية، اسوة بدول جنوب شرق آسيا، لذلك تحاول ايجاد الحلول لمعالجتها، لتتجاوز هذه الصعوبات، من خلال رؤية القيادة وادراكها، في تحقيق رؤية" **أمة متطورة** " في العام ٢٠٢٠، لتبرز كدولة متقدمة، وهذا لايعني الوصول الى الطموح، بل هي نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة طويلة الأمد، بحاجة الى مزيد من التطور في الانشطة الابداعية في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجية والخبرة البشرية، لانجاز أهداف استراتيجيتها، في بناء قاعدة الصناعات الثقيلة وتحقيق معدلات نمو عالية، لضمان مرحلة الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي، لتقيل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، من خلال اعتمادها على عملية التخطيط اللامركزي في اسلوب التعامل ما بين حكومة المركز مع الولايات والاقاليم، للوصول الى ضمان مستقبل الامة(اسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١). الامر الذي مكّن الاقتصاد الهندي احتلال المرتبة السابعة على مستوى العالم، وتتوقع الدراسات الاقتصادية في البنك الدولي ان تتقدم الهند الى المرتبة الرابعة في العام ٢٠٢٢(مناف قومان، مصدر سبق ذكره).لذلك تعمل الحكومة الهندية على تعزيز القدرة التنافسية مع الاقتصاد العالمي، باتباعها العديد من الاساليب، للابقاء على مكانتها الدولية من خلال المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي، التي تحقق مطلع هذا القرن، من خلال ما يلي: (Adam, 2008, p.77)

١. **زيادة جذب الاستثمارت الاجنبية.** فبالرغم من التطبيق الناجح لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، حيث بلغ حجم الاستثمار في العام ١٩٩٦، وبحدود ٢,٦ مليار دولار، في العام ٢٠٠١ مبلغ ٣,٥٦ مليار دولار، وبلغت ٣٤,٤ مليار في العام ٢٠١٥، فيما بلغت استثمارت الهند في الخارج ٩,٨ مليار بنفس العام،وتطمح الوصول الى استثمار أكثر من ١٠مليار في العام ٢٠٢٠.(عبدالعظيم، مصدر سبق ذكره).

٢. **المنافسة على الاسواق الخارجية.** حققت الهند اندماجاً ناجحاً في الاقتصاد العالمي من خلال صناعة البرامجيات، ووصلت بصادراتها الى نسبة١,٧٪ من اجمالي الصادرات العالمية في العام ٢٠١٥، بتحقيق معدل نسبة نمو ٩٪، خلال السنوات العشر الاولى من هذا القرن.

٣. تعزيز المركز المالي. تمكنت الهند من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي، وهيّ وتتمتع بعضوية مجموعة دول" البريكس"(قومان، مصدر سبق ذكره)، حيث زادت احتياطاتها من النقد الاجنبي الى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥(وأي.س. راجان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥).

٤. ضعف مستوى التنمية البشرية. بالرغم مما تقدم، اذ لا تزال معدلات الاميّة تصل الى ٤٨٪ من اجمالي السكان، وان انتشار مرض الآيدز وصل الى" ٥ مليون" مصاب ويتسبب في زيادة الوفيات، اضافة الى انخفاض مستوى انتاجية العامل الهندي بشكل عام، مما يؤثر على الاستمرار في زيادة نسبة النمو السنوي في الدخل القومي.

أولاً: قطاع الزراعة. ادركت النخبة السياسية ان الهند تنعم ببيئة وأراضي زراعية خصبة ومصادر مياه كثيرة، لذلك كانت الخطة الاستراتيجية تهدف الى زيادة المواد الاساسية من الحبوب والخضار والفواكه والحليب كي يحققوا الأمن غذائي والازدهار اقتصادي. فركزت استراتيجية التنمية على تطوير قطاع الزراعة لأهميته لتأمين الغذاء للشعب، تقديراً لحجم الزيادة السكانية المتوقعة في الهند للعام ٢٠٢٠، وحجم الحبوب الواجب استيراديها، في ظل تَحسُن المستوى المعاشي للمواطن، ويحتل هذا القطاع مركزاً رئيسياً في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب ٦٧٪ من مجموع القوى العاملة، وتُعد المصدر الرئيسي للمواد الاولية، التي تستند عليها الصناعات الهندية، لذلك كان من أهم الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، لاعتبارات جيواقتصادية خدمة للمصالح الوطنية، بل ومن المقرر مضاعفة انتاج الحبوب لأغراض التصدير في العام ٢٠٢٠ (عبد الكلام وأي.س. راجان، ص ٨٣) لقد تم تحقيق هذه النتيجة، من خلال اعادة هندسة الزراعة في الهند، بزيادة كبيرة في مساحة الاراضي الزراعية لتصل الى حدود ٥٠٪ من مساحة الهند، باستخدام الوسائل التكنولوجية في الزراعة، وانشاء شبكات الريّ الجديدة وفق تكنولوجيا معاصرة، والإكثار من زراعة المحاصيل الملائمة والأكثر مردوداً في الانتاج، اذ تمّ انتاج بحدود ٤٨٢ نوعاً من النباتات المُحسنة جينياً، من حيث البذور والاسمدة، بواسطة استخدام العلوم والوسائل الحديثة في الزراعة، اضافة الى تطوير وسائل التخزين والنقل والتوزيع والتسويق في خسارة الانتاج، اضافة الى الاستثمار في الصناعات الغذائية(وأي.س. راجان،، ص ٨٩)، لذلك ساهم القطاع الزراعي بنسبة ١٧٪ من الناتج الاجمالي البالغ ٢٠٤٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧،(مناف قومان، أي. بي. جي. عبد الكلام وأي.س. راجان).

ثانياً: قطاع الصناعة. تطور النموذج الهندي بمستوى منافسة نموذج دول النمور الآسيوية، اذ تحتل الهند المرتبة ١٤ من حيث الانتاج الصناعي العالمي، حيث يعمل فيه ١٧٪ من حجم القوى العاملة، وبلغ مساهمة الصناعة في الانتاج الاجمالي ٢٦٪ في العام ٢٠١٧، وتمكنت مشاريع صناعة الفولاذ ١٠٠ مليون طن في العام ٢٠١١ ومن المتوقع ان يصل ٢٠٠ مليون طن في العام ٢٠٢٠، ويبلغ النمو السنوي لصناعات القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي ٥٪ سنوياً خلال العقد الاول من هذا القرن(سابرونوفا، ص ٢٣٦).

ثالثاً: قطاع التكنولوجيا: يشكل حجم انتاج هذا القطاع ثلث الانتاج الخدمي، نتيجة توفر الايدي العاملة باجور منخفضة، مع زيادة حجم الاستثمار الاجنبي، خاصة في قطاع الاتصالات، واصلاح البُنى التحتية، وكانت مبادرة انشاء " المُدن الذكية" ، خطوة استراتيجية، لقيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال تنمية وتجديد وتوسيع المناطق في الاقاليم، ضمن خطة لمدة خمس سنوات للمدينة، وقد تم تنفيذ ٢٠ مدينة وفق تلك المبادرة(شحاته، مصدر سبق ذكره) اضافة الى ذلك فقد تمكنت الهند من صنع علامة تجارية كبيرة في صناعة السينما نافست الصناعة الأمريكية، والمعروفة بأسم "بوليوود" ، ففي العام ٢٠١٤ كان أمام شباك التذاكر بقاعات السينما في أمريكا عشرة أفلام أجنبية خمسة منها كانت هندية، وتعد الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية واجهة الاقتصاد الهندي وصاحبة أعلى مشاركة في الاقتصاد، وحقق قطاع الخدمات مساهمته بحدود ٥٧٪ في العام ٢٠١٧(قومان، مصدر سبق ذكره)

المطلب الثالث قراءة في تحليل واقع تجربة النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أولاً : ضرورة تحليل واقع تجربة النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بعد دراسة نبذة عن تجربة استراتيجية التنمية في الهند، ولابد من التمييز بين مفهوم الدولة الناجحة والدولة الفاشلة، وفق المعايير التي تحددها مؤسسة دعم السلام في الولايات المتحدة الاميركية، لقياس " فشل الدولة"، موزعة على اربع مجموعات وكما يلي : (مشكور، ٢٠٢٠ ، ص ٢٠٧)

❖ المؤشر الاجتماعي: تشمل سوء التوزيع وزيادة السكان والفقر وغياب العدالة وغياب فرص العمل وغياب الأمن وهجرة الشباب ورأس المال وتسيّب الحدود.

❖ المؤشر الاقتصادي: تشمل غياب التنمية والبطالة والديون وتدني الدخل القومي واختلال الميزان التجاري.

❖ المؤشر السياسي: تشمل ضعف شرعية الدولة وازدياد التدخل الخارجي في شؤونها، وتدني مستوى الخدمات العامة، وغياب حُكم القانون، وتشتت الامن وظهور مجموعات تهدد وجود الدولة.

❖ المؤشر الثقافي: تشمل تدني مستوى التعليم والانشطة الثقافية والفنية. نفهم مما تقدم بأن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعجز عن ممارسة سيادتها على أرضيها وعلى حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لهم، وعجزها عن احترام الاتفاقيات والمعاهدات وقرارات الشرعية الدولية، وتبرز مظاهر تعثر الدولة في عدة مستويات من أهمها المظهر الجغرافي حيث تميل الدولة الى الانهيار والتقسيم وان مشاكلها تؤثر وتتأثر بالبيئة الداخلية والاقليمية(المصدر نفسه، ص ٢٠٨). لقد شهد العراق تغييراً كبيراً في تشكّل الدولة ونظامها السياسي بعد العام ٢٠٠٣، مما شكّل تأثيراً وتأثراً في المواقف وتعددت الاشكاليات والاختلاف في تفسير التغيير السياسي، فمَن رأى الديمقراطية بدعة غربية يجب الوقوف ضدها، ومَن دعا الى دولة اسلامية، ومَن رأى الدور الخارجي احتلال بعينه وخالفه آخر لتبرير التعامل مع المعطيات الجديدة في ظل تأثير مظاهر العولمة، لذلك تأسس النظام السياسي الجديد على مبدأ المحاصصة فلم تتمكن من تجاوز القناعات العِرقية والطائفية، الامر الذي انعكس سلباً على تعدد مراكز القرار السيادي، مما تسبب في عجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق التنمية المستدامة و تقديم الخدمات الاساسية، وتحسين اوضاع الشعب فافرزت نتائج المرحلة تظاهرات تشرين ٢٠١٩. وما اعقبها من تطورات أثرت على حالة الاستقرار السياسي والامني بشكل عام.

ثانياً : تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات سياسة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، وكل اختلاف في تفسير مضمون وأهداف المصالح الوطنية لابُد ان يترتب عليه ارتباك في ادراك واداء الدولة الداخلي والخارجي، نتيجة التباين في ادراك صانعوا القرار لمفهوم المصلحة الوطنية وتحديد أهداف الدولة ذات البُعد الاستراتيجي، لذلك تعاني التجربة السياسية العراقية من دوامة المشكلات المُركبة لعدم ايجاد الحلول لمعالجتها وازالة تأثيرها في مشروع الدولة الديمقراطية في العراق(الجنابي ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٣٩).

ثالثاً : العراق واستراتيجية التعاون الشاملة : استناداً لما تقدم فان العراق بحاجة الى تبنّي استراتيجية التعاون الشاملة على المستويين الوطني والاقليمي، لبداية مرحلة جديدة، تكسبه حماية أمنه وتحقيق مصالحه الوطنية، وتتجسد مفهوم هذه النظرية في استخدام اسلوب التهدئة لمعالجة الازمات من خلال اعادة تنظيم واعادة اعمار البُنى التحتية على كافة المستويات، في ظل توجه الدولي لحسم الازمات الاقليمية، بهدف زيادة المكاسب ولتقليل الخسائر(موللر، ٢٠٠٥، ص ٢٠-٢٥)، اذ ستساهم هذه الاستراتيجية في تحديد دور الدولة في اطار عملية متكاملة باستخدام الوسائل والقدرات لتحقيق امن المصالح الوطنية على المدى البعيد، بهدف تحقيق منافع أكثر من اختيار قرار استخدام القوة و الحرب باستخدام مهارة فن التفاوض" فوز – فوز" في الدبلوماسية مع الدول الاخرى، وفق مبدأ الاعتمادية المتبادلة التي تحقق المنافع المشتركة وتعزز القوة الذاتية للجميع وفق المعايير التالية: (ابو صالح، ٢٠٠٨، ص ٢٤)

❖ القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية

❖ القدرة على تطوير الامكانات في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

❖ القدرة على ايجاد توازن القوة في البيئة الاقليمية سيتمكن العراق باستخدام هذه الاسترتيجية الاستفادة من الموقع الجيوسياسي وقدراته البشرية والطبيعية وحتى تنوعه القومي والديني والمذهبي في اطار مشروع جيواستراتيجي واقتصادي يربط اجزائه كافة ببعضها البعض لخدمة المصلحة الوطنية، ويتحوّل العراق الى جسر يربط الشرق بالغرب والخليج بالبحر الابيض المتوسط ومحطة للتجارة البرية، ليصبح العراق القلب النابض لحل المشاكل الداخلية والخارجية، فعلى المستوي الوطني يتمكن من تأمين بيئة اجتماعية للتعايش السلمي عبر تعزيز عوامل الوحدة الوطنية وتجسيد الثقة المتبادلة للاستقرار السياسي لتأمين بيئة للاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية والسياسة النفطية، أما على المستوى الاقليمي فسيساهم في معالجة معضلة عدم الاستقرار الامني بالتعاون لمكافحة الارهاب، وأزمة نقص المياه وقضايا النفط والغاز لتدارك نتائج الازمة الاقتصادية.

الخاتمة والاستنتاجات

استندت النخبة السياسية في الهند على استراتيجية التنمية الاقتصادي " الهند ٢٠٢٠"، لمعالجة أزمتها الاقتصادية بعد العام ١٩٩١، ولمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فتمكنت على المستوى الداخلي، من تطوير التعليم والصحة وزيادة دخل الفرد، وتقليل نسبة الفقر بنسبة عالية، من خلال اصلاح قطاع الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وعلى المستوى الخارجي، تمكنت ان تصل المرتبة السابعة على مستوى الاقتصاد العالمي ضمن مجموعة" G20" وعضو في مجموعة " بريكس"، حققت حالة من التوازن في العلاقات الدولية، وتتمتع بمكانة ودور على

المستوى الاقليمي والدولي. بالمقابل يتمكن العراق من الاستفادة من هذه التجربة لمعالجة الازمات التي يتعرض لها منذ العام ٢٠٠٣، اذ يمتلك الموارد الوطنية بمستوى أفضل مما تمتلكه الهند، والتحديات على المستوى الداخليى والخارجي أقل تأثيراً مما تعرضت لها التجربة الهندية. وقد توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

١. يتمكن العراق من تعزيز التجربة الديمقراطية وفق دستور العراق الدائم ٢٠٠٥، اسوة بالتجربة في الهند لشعب متعدد الاعراق والاديان اكثر تعقيداً من حالة العراق.

٢. ان تحديد الثوابت والمصالح الوطنية في العراق ستسهم في تعزيز مكانته الاقليمية والدولية كما حققت الهند مكانتها الاقليمية والدولية بعد ان تمكنت من تحديد الثوابت الوطنية للأمة الهندية.

٣. يتمكن العراق من تحقيق استراتيجية تنمية شاملة بمستوى أفضل من تجربة الهند ٢٠٢٠، نتيجة الموارد الوطنية المتاحة والتحديات المحتملة مقارنة بالموارد والتحديات التي واجهت التجربة الهندية.

التوصيات:

١. ضرورة الاستفادة من تجربة النظام السياسي في الهند بالتكوين الاجتماعي ذو التعددية المُعقدة مقارنة بالعراق من أجل ترسيخ القيم الديمقراطية والتعايش السلمي.

٢. الاستفادة من تجربة دبلوماسية السياسة الخارجية في الهند لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية من أجل المصالح الوطنية.

٣. ضرورة دراسة العوامل التي ساهمت في انجاح استراتيجية الاصلاح الاقتصادي " الهند ٢٠٢٠".

المصادر

أولاً: الكتب العربية

١. اليزابيث بريفي، الحِوار بصفته سياسة خارجية، ترجمة سعيد باكير، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق،2013

٢. أي.بي.جي. عبدالكلام ،أي س. راجان، الهند ٢٠٢٠، ترجمة غسان نصيف، الهيئة العامة للكتاب، دمشق،٢٠١١.

٣. جاغديش كابور، نحو فلسفة إنسانية جديدة للحياة، ترجمة د سعيد باكير، دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق ، 2010

٤. جورج ماثيو، حوارات حول توزيع السلطات في البلدان الفدرالية، ترجمة مها بسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية، ج٢ ، كندا، ٢٠٠٧،

٥. د صلاح حسن الشمري،السيادة و الحكومات ما بعد ٢٠٠٣، في ملتقى معهد العلمين ،العلمين للنشر، النجف الاشرف،٢٠٢٠.

٦. م. جوفيندا راو، حوارات حول ممارسة الفدرالية المالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، ج٤، ٢٠٠٧،

٧. سالم مشكور ،بُنية النظام السياسي في العراق وتاثيره على السيادة، ملتقى معهد العلمين، العلمين للنشر، النجف الاشرف، ٢٠٢٠.

٨. راؤول بليندنبار وابيفيل اوستاين، حوار عالمي حول الفدرالية، سلسلة كتيبات ٣ أجزاء، ٢٠٠٧ .

٩. راجيف دافان، حورات حول مجالات الحكم في الدول الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، ج٣، ٢٠٠٧ .

١٠. د صائب نوري اسماعيل، اقتصاديات الهند، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٦

١١. زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم أبراهام، دار علاءالدين للنشر، دمشق، ط ٣ ، ٢٠٠٧.

١٢. زبيغنييف بريجنسكي، رؤية استراتيجية، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.

١٣. فسيفولود تشابلين، العولمة: الامكانات الجديدة والتهديدات الجديدة، ترجمة د سعيد باكير ،منشورات دار علاء الدين، دمشق،2013 .

١٤. فوزي حسن حسين،التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٦.

١٥. قاسم محمد الجنابي، السيدة والمصالح الوطنية، ملتقى معهد العلمين، العلمين للنشر، النجف الاشرف، ٢٠٢٠.

١٦. عبد القادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠٠٤.

١٧. نعوم تشومسكي، مَن يحكم العالم، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧.

١٨. مارينا سابرونوفا، العصرنة السياسية في سياق العلاقات الدولية المعصرة، ترجمة سعيد باكير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠١٣.

١٩. هارالد موللر، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتغتون، ترجمة واصدار دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٥،

٢٠. هاري آر. يارغر، هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2011.

٢١. هنري كيسنجر، النظام العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

ثانياً: الكتب الاجنبية

1. Bipan Chandra, India after Independence 1947-2000,Penguin Book,2001,

2. Don M. Snider, The National Security Strategy Documenting Vision, Strategy Studies Institute,1998

3. William J. Doll, Parsing the Future; A Frame of Reference to Scenario Building, Joint Warfare analysis Center,2005,

ثالثاً : الشبكة العنكبوتية العالمية/ الانترنت

١. جابر سعيد عوض، علاقات الهند الدولية،موقع الجزيرة نت، ٢٠١٨/١١/١٢، موقع على الانترنت:

٢. http://www.aljazeera.net

٣. مناف قومان، مسيرة الهند: من بلد فقيرالى سابع أكبير اقتصاد في العالم، موقع نون بوست، ٢٠١٨/١١/١٠، موقع على الانترنت http://noonpost.org

٤. هدير عبد المنصف شحاته، تجارب التنمية : الهند إنموذجاً، موقع البديل، ٢٠١٨/١٠/١٥، موقع على الانترنت:

١. https://elbadil-pss.org

.١Elizabeth Privi, Dialogue as Foreign Policy, translated by Saeed Bakir, Aladdin Publishing and Distribution House, Damascus, 2013.

.٢I.P.G. Abdul Kalam, A.S. Rajan, India 2020, translated by Ghassan Nassif, General Book Authority, Damascus, 2011.

.٣Jagdish Kapoor, Towards a New Humanistic Philosophy of Life, translated by Dr. Saeed Bakir, Aladdin Printing and Publishing House, Damascus, 2010.

.٤George Matthew, Dialogues on the Distribution of Powers in Federal Countries, translated by Maha Bustami, Forum for Federal Unions, Part 2
Canada, 2007,

.٥Dr. Salah Hassan Al-Shammari, Sovereignty and Governments after 2003, at the Al-Alamein Institute Forum, Al-Alamein Publishing, Najaf.
Al-Ashraf, 2020.

.٦M. Govinda Rao, Dialogues on the Practice of Fiscal Federalism, Federation Forum, Canada, Part 4, 2007,

.٧Salem Mashkour, The structure of the political system in Iraq and its impact on sovereignty, Al-Alamein Institute Forum, Al-Alamein Publishing, Al-Najaf Al-Ashraf, 2020.

.٨Raoul Blindenbar and Abbeville Austin, A Global Dialogue on Federalism, 3-part booklet series, 2007.

.٩Rajeev Dhavan, Discussions on Areas of Governance in Federal States, Federalism Forum, Canada, Part 3, 2007.

.١٠Dr. Saeb Nouri Ismail, Economics of India, Dar Al-Kutub Printing and Publishing Press, Baghdad, 1986.

.١١Zbigniew Brzezinski, The Great Chessboard, translated by Salim Abraham, Aladdin Publishing House, Damascus, 3rd edition, 2007.

.١٢Zbigniew Brzezinski, A Strategic Vision, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2012.

.١٣Vsevolod Chaplin, Globalization: New Possibilities and New Threats, translated by Dr. Saeed Bakir, Aladdin House Publications, Damascus, 2013.

.١٤Fawzi Hassan Hussein, Strategic Planning for Foreign Policy and National Security Programs, Madbouly Library, Cairo, 2016.

.١٥Qasim Muhammad al-Janabi, The Lady and National Interests, Al-Alamein Institute Forum, Al-Alamein Publishing, Al-Najaf Al-Ashraf, 2020.

.١٦Abdul Qadir Muhammad Fahmi, Introduction to the Study of Strategy, Dar Al-Raqim for Publishing and Distribution, Baghdad, 1st edition, 2004.

.١٧Noam Chomsky, Who Rules the World, translated by Fawaz Zaarour, Arab Book House, Beirut, 2017.

.١٨Marina Sapronova, Political Modernization in the Context of Modern International Relations, translated by Saeed Bakir, Aladdin Publishing House, Damascus, 2013.

.١٩Harald Müller, The Coexistence of Cultures is an Anti-Huntington Project, translated and published by New Book House, Beirut, 2005,